من ناحية أخرى، ربط «العمل» تأسيسه، بصورة أو بأخرى، بتحرير الاراضي العربية المحتلة[٥١].

لقد وضع الحزب ببرنامجه العام بعض الخطوط العامة لسياسته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث أكد تأييده لاجراء تسوية سلمية، لكن مع الاشارة، الى ضرورة الاستعداد اللازم لتحرير الاراضي المحتلة بالقوة اذا فشلت الوسائل السلمية، وللمحاذير العسكرية والاقتصادية للسلام مع اسرائيل، والتي تتطلب اليقظة لحماية الامن القومي. أي ان الحزب فرّق بين التسوية والسلام مع اسرائيل، فقبل الاولى وحذر من الثانية. وفي ما يتعلق بمضمون التسوية السلمية، أيّد الحزب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في انشاء دولة[٥٢]، دون أي اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو شكل الدولة الناشئة سواء في ما يتعلّق بعلاقتها بالدول المجاورة أو عاصمتها أو حدودها، وان كانت اشارته «لتحرير أراضينا المحتلة» ربما تعني، أيضاً، الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. أمّا في ما يتعلق بمواقف الحزب المبدئية الاخرى خارج نطاق برنامجه العام، فلم يلاحظ وجود أية مواقف محددة، وربما يرجع ذلك لتذبذب رؤية الحزب تجاه بعض القضايا الفرعية، ومعالجته بعض القضايا، بشكل سطحي، كمطالبته من وقت لآخر بتجميد اتفاقيتي كامب ديفيد والعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية. وهكذا، يتبيّن ان طرح رؤية الحزب للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا يرتبط باطار فكري محدّد، كما انه في تحديد موقفه تجاه بعض القضايا الفرعية ـ كما يُرى من برنامجه العام ـ يتجاهل بعض الامور، ويترك بعضها الآخر دون حسم.

والآن يثور التساؤل بشأن موقف حزب العمل الاشتراكي من قضية الحكم الذاتي الفلسطيني وفق اتفاقيتي كامب ديفيد؟

مرّ موقف حزب العمل من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية بتطوّرين اساسيين: التطوّر الاول، هو التأييد المتحفّظ الذي اتضح من خلال بيان الحزب في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٧٩ وما أعقبه، حيث وافق الحزب على معاهدة السلام مع اسرائيل مع ابداء تحفّظات يتعلّق بعضها بمطالبة اسرائيل بالجلاء عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس العربية والمرتفعات السورية واقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما أيّد اتفاقيتي كامب ديفيد، وأدان، من خلال صحيفة «الشعب»، الاقطار العربية التي رفضت معاهدة السلام دون اعطاء بديل، لكنه دافع، في المقابل، عن منظمة التحرير الفلسطينية ابّان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليها في لبنان. أمّا التطوّر الثاني، فهو يبدأ مع مطلع العام ١٩٨٠، حيث بدأ الحزب في فضح الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية. واعتبر ان هدف اسرائيل من السلام مع مصر هو عزلها عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وطالب بربط التطبيع مع اسرائيل بموافقتها على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما قام برفع العلم الفلسطيني على مقر الحزب في اليوم الذي تمّ فيه تبادل السفراء بين البلدين في شباط (فبراير) ١٩٨٠. اضافة الى ذلك، اتخذ حزب العمل خطوات أكثر تقدّماً على الصعيد العربي، من خلال اتصالاته بالدول العربية الرافضة للسلام المصري ـ الاسرائيلي، وذلك في محاولة لتأكيد التفرقة بين المواقف الرسمية والشعبية في مصر، الامر الذي دلّ على وجود تفهّم ملحوظ لوجهة النظر العربية من موقف مصر الرسمي. وبشكل عام، فقد انتهت مواقف الحزب الى اعلانه في آذار (مارس) ١٩٨١ عن سحب موافقته على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام[٥٣].

على هذا الاساس، يلاحظ ان موقف حزب العمل تجاه مسألة التسوية، منذ تأسيسه حتى بداية العام ١٩٨١، اتسم بالتبدّل الواضح، حيث انتقل الى مصاف المعارضة الصريحة لسياسة